نـص ردن

محاصصة أمنية

■ علاء حسن

في تقرير نشر في أحد المواقع الإلكترونية أعربت كتلة الأحرار الممثلة للتيار الصدري والمنضوية ضمن التحالف الوطني الذي يقود الحكومة ، عن قلقها من احتمال هيمنة حزب رئيس الوزراء نوري المالكي على المؤسسة العسكرية العراقية ، و قال أحدهم : " الدستور العراقي منح رئيس الحكومة صلاحيات القائد العام للقوات المسلحة ، وبذلك توفرت للمالكي بوصفه أمينا عاما لحزب الدعوة فرصة أن يكون صاحب القرار الأول في المؤسسة العسكرية "

وفي لقاء تلفزيوني مساء الأربعاء الماضي أوضح القيادي في حزب الدعوة وعضو ائتلاف دولة القانون ورئيس لجنة الأمن والدفاع النيابية حسن السنيد بأن حزبه لم يكن يضم بين صفوفه ضباطا برتب عالية ، وقادة الجيش الحالي بحسب وصفه معظمهم كانوا منتمين لحزب البعث المنحل ، وتناسى السنيد أن يقول إن القائد العام للقوات المسلحة هو أمين عام حزبه ويستحق رتبة المهيب الركن وأصبح مؤهلا لقيادة قادسية جديدة وخوض منازلة شبيهة بأم المعارك أجلكم الله.

من المعلوم أن النظام السابق كان يحرم وجود ضباط في الجيش العراقي من غير البعثيين ، وأقدم على إعدام جنود ونواب ضباط بتهمة الانتماء للحزب الشيوعي ، وهذا الحزب هو الآخر لا يختلف عن الدعوة فليس لديه في الجيش الحالي من يحمل رتبة عميد او فريق ، ولا يفكر بالتخطيط لانقلاب عسكري ، في حين يصر حزب المالكي على التمسك بحصته في شغل المناصب الأمنية ، وخاض مفاوضات ماراثونية مع حلفائه ليكون المرشح لوزارة الداخلية مقربا من الدعوة إن لم يكن مرتبطا به ، لكن الحلفاء من التيار الصدري والمجلس الأعلى وحزب الفضيلة ، أبدوا موقفا معارضا لهذا التوجه ،وتم تأجيل حسم الملف لحين التوصل الى اتفاق نهائي بمعنى آخر القبول بشروط الحلفاء للموافقة على المرشح لشغل منصب وزير الداخلية ، اما وزارة الدفاع فمازالت موضع خلاف عميق وليس من أمل في حل مشكلتها المستعصية ، والحكومة على وشك ان تطفئ الشمعة الأولى من عمرها .

مثل هذه التفاصيل لم يتطرق لها النائب السنيد أثناء اللقاء التلفزيوني ، لكنه حذر من اندلاع حرب أهلية في حال تطبيق ما يعرف بالتوازن داخل المؤسسة العسكرية ، ودعاة التوازن يطالبون بتمثيل الشيعة والسنة في الأجهزة الأمنية بشكل متساو ، فبعضهم يريد اعتماد تعداد السكان في المحافظات ، وآخر يطالب بتمثيل المكونات بحسب الأغلبية ، والأزمة السياسية تكمن في هذه الزاوية الحرجة أي الاتفاق على التقاسم المحاصصي ، ولاشيء آخر ، والخلاف لا يتعلق بتنفيذ البرامج لتلبية مطالب الشعب العراقي او تحقيق المشروع الوطني وانما بمساواة عدد ضباط من أهالي العمارة والناصرية بأقرانهم من الأنبار وصلاح الدين .

في ذات اللقاء التلفزيوني وفي معرض رده على ما ذكره النائب السنيد أصر رئيس الكتلة العراقية النيابية النائب سلمان الجميلي على تحقيق التوازن في المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية ، ومن تابع اللقاء تترسخ قناعته بأن الطرفين كشفا وبشكل صريح عن التمسك بالتقاسم المحاصصي ، لاعتقادهما ، بأنه الطريق السريع لتحقيق دولة المواطنة والقانون والمؤسسات.

سوء الأداء الحكومي وتردي الخدمات باستثناء المنطقة المحصنة وسط العاصمة بغداد طال الشيعة والسنة من أبناء الشعب في معظم المحافظات ، والعراقي لم يهتم إطلاقا بما يعلن من وعود لتحقيق أدنى احتياجاته ، فهو أدرك بأنه ابعد ما يكون عن اختراعات وابتكارات نخبه السياسية في البحث عن إجراءات وآليات تعزز تمثيلها في الأجهزة التنفيذية وخاصة الأمنية بتحقيق التوازن الطبيعي بين الركي والبطيخ والكراث والفجل ، والعراقيون بجميع مكوناتهم يرفضون من يتحدث باسمهم لأنهم اكتشفوا وقبل إعلان تشكيل الحكومة من يستخدم مقدراتهم بلعبة التوكي .

رئيس مجلس محافظة بغداد: نحتاج إلى الصلاحيات

أعلن مجلس محافظة بغداد أمس الجمعة أنه وجه كتبا رسمية وصفها بـ"المهمة" إلى مجلس النواب ورئاسة الوزراء تتضمن تحديد العلاقة بين مجلس المحافظة والحكومة الاتحادية، مشيرا الى أن المجاملات السياسية أدت إلى تأخر تشريع قانون العاصمة بغداد.

وقال رئيس مجلس المحافظة كامل الزيدي لوكالة (آكانيوز)، إن"مجلس محافظة بغداد وجه كتبا رسمية مهمة الى مجلس النواب ومجلس الوزراء للمطالبة بالإسراع بتحديد العلاقة بين مجلس المحافظة والحكومة الاتحادية بغض النظر عن إقرار قانون العاصمة بغداد الذي قد يطول فترة أطول".

وأوضح الزيدي أن "هناك تهاونا ومجاملة سياسية بين الكتل داخل مجلس النواب أدى الى تأخر إقرار قانون العاصمة الذي سيرسم ملامح العلاقة القانونية في جميع المؤسسات في العاصمة بغداد كما والعلاقة مع الحكومة الاتحادية".وأضاف الزيدي أن "هناك ضرورة ملحة لتنظيم العلاقة بين مجلس المحافظة وأمانة بغداد من جهة وبين الدوائر الخدمية الأخرى من جهة أخرى".

وينظم قانون محافظة بغداد في حال تم تشريعه العلاقة بين الإدارة المحلية والحكومة الاتحادية من الناحية القانونية، ويختلف قانون العاصمة بغداد عن قانون مجالس المحافظات غير المنتظمة بإقليم، إذ لا تنطبق الصلاحيات الممنوحة لجميع المحافظات على محافظة بغداد كونها العاصمة.

فرض غرامات مالية على أصحاب المولدات المخالفة للشروط في العمارة

□ ميسان / متابعة المدى

أعلنت محافظة ميسان،أمس الجمعة، فرض غرامات مالية على أصحاب ١٢ مولدة كهرباء في قضاء قلعة صالح لمخالفة ضوابط التشغيل التي أقرها مجلس المحافظة.

وقال المنسق الإعلامي في ديوان المحافظة محمد جبر في حديث لـ" السومرية نيوز"، إن "المحافظ علي دواي لازم قام بجولة تفتيشية في ساعة متأخرة الليلة الماضية على المولدات الأهلية في قضاء قلعة صالح نحو (٤٠ كم جنوب مدينة العمارة) بهدف الوقوف على طبيعة عملها ومدى التزام أصحابها بضوابط التشغيل"، مبينا أن "الجولة أسفرت عن ضبط ١٢ مولداً في القضاء مخالفة لضوابط التشغيل التي أقرها مجلس المحافظة".

وأضاف جبر أن "المخالفات تمثلت بعدم الالتزام بوضع لوحة تعريفية عن سعر الأمبير وآلية التشغيل وما تحمله اللوحة من معلومات أخرى مهمة أقرها المجلس، وكذلك جباية عشرة آلاف دينار للأمبير الواحد بدلا من سبعة آلاف وعدم الالتزام بجدول التشغيل،إضافة إلى عدم التزامهم بتجهيز المواطنين بتيار منتظم ضمن المواصفات الفنية المنصوص عليها".

وأوضح المنسق الإعلامي بديوان المحافظة أن "الغرامات التي فرضت على المولدات التي تم ضبط مخالفتها من قبل المحافظ ستكون حسب طبيعة المخالفة المدونة وبذلك هي تختلف من مولد إلى آخر"، لافتا إلى أن " "محافظ ميسان تعهد بتكرار مثل هذه الجولات للوقوف على طبيعة عمل المولدات بعموم مناطق المحافظة وأنه سيتخذ إجراءات عقابية رادعة بحق أصحاب المولدات المخالفين لضوابط وتعليمات التشغيل التي أقرتها الحكومة المحلية في ميسان"بحسب قوله.

وكان مجلس محافظة ميسان أقر في وقت سابق جملة من الضوابط والتعليمات تتعلق بعمل المولدات الأهلية في المحافظة، وحدد المجلس ضمن تلك التعليمات فرض غرامة مالية قدرها ٢٥٠ ألف دينار للمولدة المخالفة بعدم وضع لوحة تعريفية وغرامة ٥٠٠ ألف دينار للمولدة المخالفة بعدم تجهيز المواطنين بتيار غير مطابق للمواصفات الفنية كتقليل الهيرتزية والفولتية وفرض غرامة ٢٥٠ ألف دينار للمولدة المخالفة بعدم الالتزام بساعات بالتشغيل المقررة وغرامة ٣٠٠ ألف دينار للمولدة المخالفة بعدم الالتزام بالسقف الزمني لتصليح المولدة والمحدد بيومين وغرامة ٥٠٠ ألف دينار للمولدة المخالفة بعدم الالتزام بالتسعيرة المقررة من قبل الحكومة المحلية".

وكانت الحكومة قد أعلنت، في ٢٥ أيار الماضي، عن قرار تضمن تخصيص ٤٠٠ مليون دولار لتجهيز أصحاب المولدات الأهلية والحكومية بالوقود مجانا على أن تلتزم بتشغيل ١٢ ساعة يوميا، مؤكدة أن تلك المبالغ سيتم تسديدها من وزارة المالية أو تستقطع من واردات وزارة النفط نهاية العام الحالي.

ويعتمد العراقيون على المولدات الأهلية بشكل أساس في توفير الطاقة الكهربائية، التي يصل فيها سعر الأمبير الواحد في بعض المناطق إلى ٢٠ ألف دينار الأمر الذي يزيد من أعباء الحياة على كاهل المواطن.

ويستورد العراق الطاقة الكهربائية من إيران بواقع ٤٠٠ ميغاواط عبر ثلاثة خطوط هي خط كرمنشاه – ديالى وخط سربيل زهاب – خانقين وخط عبدان – البصرة، وتغذى هذه المحافظات عبر خطوط كهرباء الضغط العالي، فضلا عن ١٠٠ ميغاواط من تركيا و١٠٠ ميغاواط من سوريا.

يذكر أن العراق يعاني نقصاً حاداً في الطاقة الكهربائية منذ بداية عقد التسعينات من القرن الماضي، وازدادت ساعات تقنين التيار الكهربائي بعد سنة ٢٠٠٣ في بغداد والمحافظات، بسبب قدم الكثير من المحطات، إضافة إلى عمليات التخريب التي تعرضت لها المنشآت الحيوية خلال السنوات الماضية، والزيادة المطردة في الاستهلاك نتيجة إقبال المواطنين على شراء الأجهزة والمعدات الكهربائية التي حرموا منها طيلة العقود الماضية نتيجة الحصار الاقتصادي.

يونيسيف: تمييز في الخدمات الصحية بين أطفال العراق

□ بغداد / المدى

أشار أحدث تقرير صادر عن منظمة الأمم لرعاية الطفولة (يونيسيف) الى أن أطفال المجتمعات الريفية والفقيرة في ١٠ دول ضمنها العراق "يعانون جراء عدم المساواة في الحصول على الخدمات الصحية أسوة بأقرانهم من أبناء المدن او الأسر الغنية".

وأوضح التقرير ان "مستوى الدخل للطفل والأم والمنطقة التي يقطنانها باتت عوامل اساسية تحدد المستوى الصحي لهم".

وفي أول رد فعل عراقي رسمي على ما أورده التقرير أكدت دائرة الصحة العامة بوزارة الصحة العراقية "ان الخدمات الصحية شبه المجانية تقدم لجميع العراقيين دون أي تمييز او استثناء، وتصل هذه الخدمات الى ابعد نقطة في الأرياف وأطراف المدن والمناطق الفقيرة".

وأشار معاون مدير دائرة الصحة العامة الدكتور محمد جبر في حديثه لإذاعة العراق الحر الى ان "حالات من قبيل ضعف الوعي بأهمية اخذ التلقيحات، او ضرورة الحصول على الرعاية الصحية للأم خلال فترة الحمل لا يعني عدم توافر الخدمات الصحية ولا تتحمل وزارة الصحة نتائجه".

وأكد الدكتور محمد جبر ان ما جاء في تقرير (يونيسيف) "يحتاج الى الكثير من المراجعة واعادة النظر" داعيا (يونيسيف) الى "عرض هذا النوع من التقارير مستقبلا على وزارة الصحة قبل نشرها للتثبت من دقة ما يرد فيها".

منظمات وناشطون في مجال التنمية البشرية ومحاربة الفقر أيدوا ما أورده تقرير (يونيسف) عن الأطفال في المجتمعات الريفية والفقيرة جملة وتفصيلا، بل إنهم ذهبوا الى ابعد من ذلك عندما أكدوا "ان معطيات الواقع عن هذا الموضوع هي أكثر سوءا مما أورده التقرير".

وأوضح الناشط صبري كريم "ان الخدمات الصحية المتوافرة في الأرياف لا تغطي في أحسن الأحوال ٢٠٪ من الحاجة الفعلية لهذه الخدمات التي لاتصل الى كل القرى بل تتركز في مراكز المحافظات والاقضية ويصعب الوصول لها بشكل كبير".

وفي الوقت الذي أقرت فيه عضوة لجنة المرأة والأسرة والطفولة في مجلس النواب فائزة العبيدي بوجود حالة مستمرة من الإخفاق في عملية تقديم الخدمات الصحية وخصوصا لدى مناطق الأرياف وإطراف المدن، أكدت ان هناك الكثير من القوانين الناجعة لمعالجة حالة الإخفاق تلك على أحسن الوجوه في حال تم تفعليها كما ينبغي، ذلك لانها تصطدم بالعقبة الكبيرة المتمثلة بالفساد المالي والإداري المستشري في الجهاز الحكومي.

شمول المرضى المصابين بالسرطان للعلاج خارج البلاد

□ بغداد / قيس عيدان

اتفقت وزارة الصحة مع نظيرتها التركية على شمول المرضى المصابين بالسرطان للعلاج خارج البلاد وعلى نفقة الدولة ؛ جاء ذلك خلال لقاء وزير الصحة الدكتور مجيد حمد امين مع مسؤولة العلاقات الدولية للجانب التركي السيدة ديمت والوفد المرافق حيث بحث الطرفان سبل تعزيز وتطوير التعاون الصحي بين الجانبين ومراجعة شؤون المرضى العراقيين الذين يتلقون العلاج في مستشفيات اسطنبول والتوقيع على محضر تعاون صحي مشترك يشمل قيام مجموعة مستشفيات أجي بادم بتدريب الأطباء العراقيين وإجراء العلاج الإشعاعي لمرضى السرطان الذين سيتولى قسم الصحة الدولية في وزارة الصحة ارسالهم الى تركيا على شكل وجبات منتظمة خلال الأيام القليلة المقبلة.

وقدم الوفد الزائر الى السيد الوزير هدية تذكارية تمثل درع مجموعة مستشفيات أجي بادم التركية.يشار الى ان وزارة الصحة قد اتفقت مع عدد من المؤسسات الصحية والمستشفيات التركية والهندية واللبنانية على علاج المرضى العراقيين على نفقتها الخاصة في اطار برنامج الأخلاء وقامت فرق من قسم الاحصاء الصحي والحياتي التابعة لدائرة التخطيط وتنمية الموارد في وزارة الصحة بزيارات ميدانية الى عدد من المؤسسات الصحية في بغداد والمحافظات بهدف متابعة تطبيق الأنظمة الإحصائية الحديثة في هذه المؤسسات . في سياق آخر قامت فرق من قسم الاحصاء الصحي والحياتي التابعة لدائرة التخطيط وتنمية الموارد في وزارة الصحة بزيارات ميدانية الى عدد من المؤسسات الصحية في بغداد والمحافظات بهدف متابعة تطبيق الأنظمة الإحصائية الحديثة في هذه المؤسسات.

من كل محافظة خبر

النجف

افتتاح مشروع كهربائي لتغذية شمال المحافظة

تم إيصال التيار الكهربائي لحي الميلاد شمال النجف الذي كان يعاني في السنوات السابقة من عدم ربطه بالشبكة الوطني وقال محمد الخزاعي مدير اعلام مجلس محافظة النجف في تصريح لمراسل موقع نون (افتتح اليوم رئيس لجنة الطاقة في مجلس محافظة النجف الاشرف المهندس طلال بلال شبكة التيار الكهربائي التي تغذي حي الميلاد .

ونقل الخزاعي عن بلال قوله : إن هذه المرحلة تضمنت إدخال ٣٧ محولة للخدمة وسيتم إدخال ١٣ محولة أخرى في المرحلة الثانية والتي من المؤمل انجازها خلال مدة لا تتجاوز ٦٠ يوماً بعد إن يتم تذليل بعض العقبات التي واجهت سير العمل ، مشيرا الى ان المشروع يغذي أكثر من ألف دار سكنية في هذه المنطقة الفقيرة بالتيار الكهربائي)

واسط

العثور على مقبرة جماعية

ذكر مصدر مسؤول في شرطة واسط أنه تم العثور على مقبرة جماعية في منطقة أم هليل شمالي الكوت.

وأوضح المصدر أن "مجموعة من العمال عثروا على مقبرة جماعية حين كانوا يقومون بأعمال حفر مشروع الطريق الحولي عند المدخل الشمالي للكوت".

وأضاف أن "الضحايا كانوا يرتدون ملابس مدنية ويعتقد أنهم ضحايا لأعمال العنف التي شهدها العراق بعد أحداث سامراء".،مشيرا الى ان "الشرطة أوقفت أعمال الحفر وأبلغت مكتب وزارة حقوق الانسان تمهيدا لانتشال باقي الجثث المدفونة".

يذكر ان وزارة حقوق الإنسان قد أطلقت حملة لمعرفة الحمض النووي لضحايا النظام السابق وابتدأت بمحافظة واسط التي تضم ٣ مقابر جماعية تم اكتشافها بعد سقوط النظام السابق .

بغداديون يعربون عن قلقهم من خلافات الطبقة السياسية

□ بغداد / متابعة المدى

أعرب العديد من مواطني العاصمة بغداد عن خشيتهم من أن يشهد الوضع الأمني مجددا انتكاسة بسبب تصاعد حدة الخلافات السياسية والتي تنعكس سلبا على الشارع العراقي ويدفع المواطن فاتورة تلك الخلافات.

وتدور في الأروقة السياسية جملة ملفات تشكل عقبة أمام توافق الكتل أبرزها قضية الانسحاب الأميركي من العراق، وتطبق اتفاقيات أربيل، وقرار إعدام رموز النظام السابق المدانين والمحكوم عليهم بالإعدام من قبل القضاء العراقي.

وقال علي حسين (٣٧) عاما ، "نحن نسمع يوميا تصريحات متشنجة وأخرى مستفزة من قادة سياسيين همهم تعقيد الأمور والدفع نحو الصراع السياسي".

وأوضح علي "نترقب يوميا على شاشات التلفاز مواقف الزعماء العراقيين الذين ما انفكوا ينتقدون يوميا الأطراف الأخرى رغم أن الجميع مشترك في الحكومة الحالية كل شخص اخذ حقوقه وفقا للتقسيم الطائفي".

وتابع "نستغرب من جملة يرددها غالبية السياسيين العراقيين بان مصدر التوتر الأمني في الشارع هو الخلافات السياسية، ولكن المتقولين ذاتهم بهذا الشيء هم من يؤزمون الشارع بتصريحاتهم".

بدورها قالت عالية خليل (٤٣) عاما وهي تعمل موظفة حكومية لـ"بغداد بوست" نحن" سئمنا من السياسيين العراقيين، فنحن نشعر وكأنهم وجدوا لافتعال الأزمات في البلاد، فما ان تهدأ ازمة حتى يثيروا غيرها وكأن وجودهم مقترن بالأزمات".

وأوضحت ان "التفسير المنطقي والوحيد لتصرفات هؤلاء السياسيين هو أنهم لا يستطيعون تقديم شيء للمواطن وبالتالي يخلقون أجواء مشحونة يبعدون من خلالها أنظار المواطنين عما مطلوب منهم انجازه". وتابعت أنه "من غير المنطق ومن غير العدل أن يتسلم هؤلاء كما يسمونهم قادة البلاد مرتبات باهضة ويسكنون منازل فخمة لقاء إثارة الخلافات وخلق حالة عدم الاستقرار في البلاد".

من جهته قال الأكاديمي في جامعة بغداد خالد البياتي لـ"بغداد بوست" إن" الحالة السياسية في العراق لن تستقر مطلقا، فمن خلال تجربة ثماني سنوات ماضية أثبت ان كل طرف يحاول القفز على الطرف الآخر مهما كلف ذلك من ثمن".

وأوضح البياتي أن "القادة السياسيين العراقيين الحاليين لديهم أفكار وتوجهات ثابتة تحركهم ولا يمكنهم التخلي عنها، أولها الانتماء الطائفي والمذهبي والقومي، وثانيها إيمان كل الأطراف بأحقيتها بقيادة البلاد بغض النظرعما تفرزه صناديق الاقتراع التي تعتمد الأساس الديمقراطي".

وتشهد البلاد أزمات سياسية منذ انتخابات آذار ٢٠١٠ على خلفية عدم الثقة بين أكبر ائتلافين في البرلمان ،الشريكين في الحكومة (دولة القانون والعراقية) حيث تطالب الأخيرة بالاسراع في تطبيق كامل بنود اتفاقية أربيل التي مهدت لتشكيل الحكومة في ٢٠١٠/١٢/٢١، بما فيها توزيع الحقائب الأمنية وتأسيس المجلس الوطني للسياسات واتخاذ القرار بصورة مشتركة في اطار حكومة الشراكة الوطنية.

وتتركز الخلافات بين العراقية والتحالف الوطني حول بعض بنود اتفاقية أربيل ومنها مسودة قانون مجلس السياسات الإستراتيجية العليا، إذ تطالب القائمة العراقية أن يتم اختيار رئيس مجلس السياسات، داخل مجلس النواب، الأمر الذي يرفضه التحالف الوطني ويطالب أن يتم الاختيار في داخل المجلس الوطني للسياسات نفسه، مع تحديد الصفة التي يتمتع بها الرئيس وصلاحياته، الى جانب وجود خلافات حول تسمية الوزراء الأمنيين.